DP

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

DP/1997/16
3 March 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس التنفيذي لبرنامج
الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق
الأمم المتحدة للسكان

الدورة السنوية لعام ١٩٩٧
١٢-٢٣ أيار/مايو ١٩٩٧، نيويورك
البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

التقرير السنوي لمدير البرنامج عن عام ١٩٩٦ والمسائل ذات الصلة

مقدمة من إعداد مدير البرنامج

خلاصة

كان عام ١٩٩٦ مفيدا في تعزيز المنجزات التي تحققت في إعادة توجيه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتحديد التغييرات اللازمة. وتحدد هذه الوثيقة التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الرئيسية لخطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٩٩٦-١٩٩٧) التي تستجيب لتشريعات المجلس التنفيذي والجمعية العامة من أجل إعادة تنشيط الأمم المتحدة وتعزيز الدور الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية البشرية المستدامة. وتسلط الوثيقة الأضواء على ما يلي:

- فعالية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التركيز على القضاء على الفقر في إطار التنمية البشرية المستدامة وفي تحديد الإجراءات الواجب اتخاذها (ترد التفاصيل في الوثيقة DP/1997/Add.1؛
- زيادة اهتمام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأخذ قضايا الجنسين في الاعتبار من أجل إكمال المنجزات في مجالات أخرى من التنمية البشرية المستدامة مثل البيئة والحكم؛
- المسائل المتعلقة بالترقيات الجديدة للبرمجة والتنفيذ؛
- الإجراءات لتعزيز قدرة المكاتب القطرية؛

040497 020497 010497 97-06011

- التزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بنظام المنسقين المقيمين؛
- دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البلدان التي تمر بأزمات وبظروف استثنائية؛
- تعزيز التقييم والمساءلة والرقابة؛
- الإجراءات الإدارية للتعجيل بالتغيير في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وبالاقتران مع الوثيقة التي تتناول إدارة التغيير (DP/1997/16/Add.7)، تعطي المقدمة صورة شاملة لتنفيذ مقررات المجلس ولا سيما المقرر ١٤/٩٤.

أولا - التحديات التي تواجه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١ - لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دور هام يضطلع به في تعزيز وجود الأمم المتحدة وقوتها في التنمية، بما في ذلك المتابعة المنسقة للمؤتمرات العالمية. ويتمثل الهدف الرئيسي للتعاون الإنمائي والمهمة الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مساعدة البلدان في القضاء على الفقر واستدامة التنمية البشرية (انظر المرفق الأول). فعلى الرغم من الجهود المبذولة لتحسين التنمية البشرية على مدى السنوات الثلاثين الماضية، يقدر أن الفرد من حوالي ثلث سكان العالم النامي يعيش على أقل من دولار واحد في اليوم. وما من تحد عالمي أشد إلحاحا من القضاء على الفقر. ولمواجهة هذا التحدي، فقد عقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العزم على مساعدة البلدان في تحقيق التنمية البشرية المستدامة ببناء القدرة على القضاء على الفقر؛ وعلى توفير العمالة وسبل مستدامة للعيش؛ وعلى النهوض بالمرأة وتمكينها؛ وعلى الإدارة المستدامة لموارد البيئة. ولا يمكن تحقيق أي منها من دون حكم رشيد وسريع الاستجابة. وفي هذا الإطار ليس هناك شيء أهم إلى دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المستقبل من مساعدة الأسر الفقيرة في العثور على الفرص والاستفادة من الإمكانات المتاحة مثل القروض والمهارات والحقوق القانونية وفرص العمل وخدمات البيئة والطاقة والصلات بالأسواق المحلية والدولية. فالأنشطة الإنمائية هامة في البلدان التي هي عرضة لحالات طوارئ وأزمات معقدة أخرى. وإتاحة سبل مستدامة للعيش ومعالجة نتائج الأزمات كالحاجة إلى إعادة إدماج الجنود المسرحين وتعزيز القدرة على الحكم والإدارة الذاتية للمجتمعات المحلية أمور تمثل ضروبا علاجية أو وقائية مختلفة من ضروب التنمية.

٢ - ويجب على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يحسن باستمرار استعداده للاستجابة على وجه السرعة للفرص والمفاجآت التي تترتب على العولمة، وتنامي الترابط بين الدول، والمستجدات السريعة في تكنولوجيا المعلومات، وتزايد أهمية التدفقات المالية الخاصة إلى البلدان النامية التي تزيد عن نظيراتها في عام ١٩٧٠ بـ ٣٥ ضعفا. وتضم التحديات التي تواجه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دون غيره في الأمم المتحدة جهود القيمة المضافة لمساعدة طائفة متنوعة من البلدان على الإفادة على نحو مستدام من اتجاهات العولمة واغتنام الفرص التي يتيحها عصر المعلومات الجديد. ويجب إذن للتغييرات داخل برنامج

الأمم المتحدة الإنمائي أن تعزز البرنامج كشريك حيادي في بناء القدرات على دعم الجهود الوطنية لتحقيق التنمية البشرية المستدامة.

ثانيا - عام ١٩٩٦: تركيز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المنجزات والعقبات

٣ - تغطي الفروع التالية الإنجازات التي حققها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٦ والعقبات التي تعوق التقدم والإجراءات الاستراتيجية الواجب اتخاذها لبلوغ الأهداف الخمسة لخطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (المرفق الثاني).

ألف - زيادة التركيز على القضاء على الفقر

٤ - من أجل دعم الأولويات وخطط العمل التي تحددها البلدان، شملت الإجراءات البرنامجية الرئيسية في عام ١٩٩٦ الرامية إلى زيادة تركيز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ما يلي: (أ) تنفيذ الصيغ الجديدة لتوزيع الموارد والتي تخصص قدرا أكبر من الموارد لأشد البلدان حاجة (حوالي ٩٠ في المائة من الموارد الأساسية تخصص للبلدان المنخفضة الدخل التي تؤوي ٩٠ في المائة من الفقراء في العالم)؛ (ب) إجراء ضبط دقيق لأهداف البرامج الجارية من خلال إجراء استعراضات وتقييمات في منتصف المدة والتأكد من أن المشاريع الجديدة مشمولة بمجالات تركيز التنمية البشرية المستدامة؛ (ج) التركيز في مذكرات المشورة وأطر التعاون القطري على القضاء على الفقر خصوصا. وقد قدم إلى المجلس التنفيذي ٤٠ مذكرة مشورة و ٣ أطر تعاون قطري في عام ١٩٩٦. وقد استعرضتها لجنة مراقبة إدارة البرامج وأفادت مع المكاتب القطرية من الدروس المستخلصة ولاحظت أيضا أهمية التحليلات الشاملة للحالات التي يدعمها نظام المنسقين المقيمين مثل التقييمات القطرية المشتركة التي تنفذ حاليا.

٥ - وأحرز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقدما كبيرا في تحويل مجال تركيزه الجديد إلى الواقع، الأمر الذي يتجلى في الموارد التي ووفق عليها للبرمجة منذ عام ١٩٩٤: إذ أن نسبة ٣٩ في المائة من التمويل الأساسي تخصص مباشرة للقضاء على الفقر وتوفير سبل العيش للفقراء؛ وأن نسبة ٣٢ في المائة تخصص لشؤون الحكم؛ وأن نسبة ٢١ في المائة تخصص للبيئة. وقد أصدر مدير البرنامج توجيهاته بأن يولي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اهتماما أشد إلى أخذ قضايا الجنسين في الاعتبار في كل أنشطة البرنامج من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين وزاد مدير البرنامج أيضا الموارد المخصصة (بما تصل إلى ٢٠ في المائة من المجموع) لهذه الغاية.

توزيع مواضيعي للموارد غير المقيدة

(١٩٩٤-١٩٩٥)

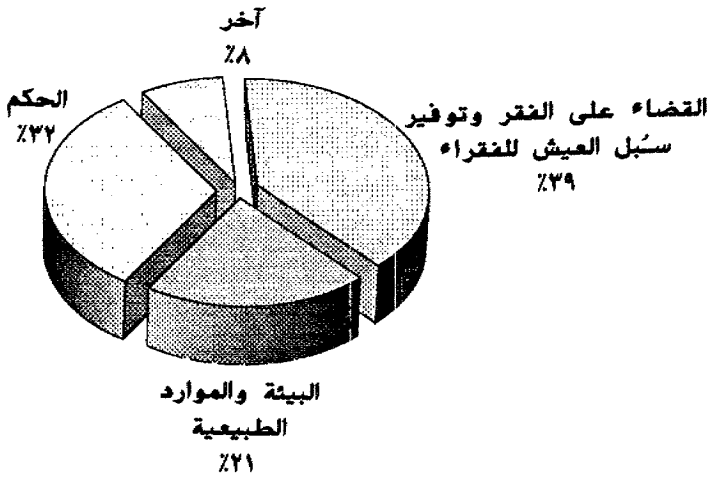

٦ - وساعدت وسائل الحفز (انظر المرفق الثالث المتعلق بالأمثلة القطرية) على زيادة تركيز مختلف الاستراتيجيات والخطط الوطنية لمكافحة الفقر في نحو ٨٠ بلدا وذلك من خلال ما يلي: (أ) تقارير التنمية البشرية الوطنية - فقد وضع في أكثر من ٥٠ بلدا تقارير عن التنمية البشرية الوطنية في عام ١٩٩٦، ويقع حوالي نصف عدد هذه البلدان في أوروبا ومنطقة رابطة الدول المستقلة، وفي المعتزم أن يضع نحو ١٠٠ بلد هذه التقارير في نهاية عام ١٩٩٧؛ (ب) مبادرة الاستراتيجية المتعلقة بالفقر - في أكثر من ٦٠ بلدا (المرفق الخامس)؛ (ج) مواصلة المساعدة على تطوير القدرات بما يلبي الأولويات الوطنية؛ (د) مضاعفة التآزر على المستوى القطري في تنسيق التحليل والبرامج في إطار منظومة الأمم المتحدة. واستهدفت إجراءات الحفز هذه دعم الجهود التي تبذلها بلدان البرامج على صعيد السياسات العامة عن طريق القيام بما يلي: (أ) بناء القدرة في وحدات رسم السياسة العامة الوطنية والوحدات الإحصائية الوطنية وفي دور الفكر؛ (ب) تعبئة الشراكات لرسم السياسة العامة؛ (ج) تعزيز قدرة صانعي القرارات على مراقبة التقدم صوب التنمية البشرية المستدامة؛ (د) تعزيز الاستراتيجيات المتاحة لكل قطر على حدة للقضاء على الفقر؛ (هـ) إعداد مذكرات مشورة وأطر تعاون قطري. وأفادت هذه الأدوات فائدة كبيرة من الخبرة الوطنية ويسرت تقاسم المعلومات عن عمليات التحليل من خلال حلقات العمل.

٧ - وتوخي تحقيق قدر أكبر من الاتساق مع الصناديق والبرامج التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتي تشمل ما يلي: (أ) صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية بما لديه من تركيز جديد على القضاء على الفقر؛ (ب) برنامج متطوعي الأمم المتحدة وعمله على الصعيد الشعبي؛ (ج) الوحدة الخاصة للتعاون التقني بين البلدان النامية، التي تتولى حاليا إنشاء شبكات معلومات للتجارة والخصخصة (مثل أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة وأمريكا اللاتينية) وإيلاء اهتمام أكبر لاحتياجات الدول الجزرية الصغيرة. وترد الإشارة في الفقرة ١٢ إلى الصلات بالصناديق الأخرى مثل صندوق البيئة العالمية وبروتوكول مونتريال.

٨ - وشملت الإجراءات الفنية في عام ١٩٩٦ الرامية إلى زيادة التركيز ما يلي: (أ) استهداف الفقر كموضوع لتقارير التنمية البشرية المستدامة لعام ١٩٩٧؛ (ب) تعزيز تحليل السياسات العامة بشأن الصلات المعقدة بين قرارات السياسات الاقتصادية والقضاء على الفقر؛ (ج) إقامة صلات بين الخبرات الإقليمية والوطنية ودور الفكر للاستفادة من ازدياد القدرات؛ (د) استخدام شبكات المعلومات والمعارف كمورد إنمائي لنشر المبادئ التوجيهية وورقات الدعم التقني بين البلدان وداخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - ففي نهاية عام ١٩٩٦ ربط ٦١ مكتبا قطريا ربطا تاما بالشبكة العالمية - الانترنت - (٢٠ مكتبا قطريا في عام ١٩٩٥) وكان لكل مكتب من المكاتب القطرية الـ ٣١ صفحة على هذه الشبكة (٣ مكاتب قطرية في عام ١٩٩٥)؛ (هـ) القيام بالأعمال اللازمة لزيادة تركيز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المساعدة على تطوير القدرات وذلك بتمويل خاص مقدم من حكومة الدانمرك لثلاثة بلدان على أثر توصيات "تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" لعام ١٩٩٦ (الذي رعته حكومات الدانمرك والسويد والهند والمملكة المتحدة).

٩ - ومن المسلم به على نطاق واسع أن الفقر ذو أبعاد متعددة ويختلف من بلد لآخر: وتوجد العقبات التي تعرقل القضاء عليه على الصعد النظري والتحليلي والتطبيقي. وتشمل زيادة تركيز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على القضاء على الفقر (على نحو ما جاء في الاستقراض الذي تم في عام ١٩٩٦

كمذكرات المشورة وأطر التعاون القطري) العثور على مداخل مناسبة للتنمية البشرية المستدامة في مختلف الحالات القطرية والاستمرار في تحسين منهجيات التحليل والاستجابة. وفي العديد من البلدان، يشكل الجمع بين المؤسسات المختلفة والموارد التقنية للتركيز على القضاء على الفقر، الذي يمثل هو الآخر مشكلة مشتركة بين القطاعات، تحديا مستمرا. وكما تبين المساعدة على بناء القدرات في القرن ٢١، فإن التحليل والتعلم عن طريق العمل على صعيد كل بلد أمران حيويان، غير أن إشراك الفقراء في تصميم الاستراتيجيات لتحسين رفاههم ينطوي على استثمار في اختصاره للزمن. وبالاستناد إلى الخبرات القطرية، يجري حاليا استعراض وتنقيح أول مجموعة من مجموعات التدريب والمبادئ التوجيهية لتحليلات أحوال الفقر التي صدرت في عام ١٩٩٦.

١٠ - وتضم الإجراءات الاستراتيجية الواجب اتخاذها ما يلي: (أ) الاستمرار في الأعمال الجارية لزيادة التركيز على القضاء على الفقر مع مراعاة خصوصية بلدان البرامج؛ (ب) إكمال الأعمال في إطار خطة الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ مثل تجميع وتشاطر أفضل الممارسات عن طريق شبكات المعلومات؛ (ج) توطيد التعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى ولا سيما في سياق الجهود التي تبذلها كل من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفرقة العمل التابعة للبنك الدولي؛ (د) تطوير الإجراءات المحددة في عملية إدارة التغيير، "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٠١".

باء - مجالات تركيز التنمية البشرية المستدامة والقضاء على الفقر

١١ - وفقا لالتزامه بالمساواة بين الجنسين ومن خلال القيام بالرصد والاستعراض المنهجيين، أولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٦ اهتماما أشد بمراعاة مسائل الجنسين في كل أنشطة الدعوة والدعم التي يقدمها لبلدان البرامج. وشملت المنجزات في عام ١٩٩٦ ما يلي: (أ) توجيه موارد متزايدة للمساواة بين الجنسين؛ (ب) تعزيز قدرات المكاتب القطرية (عن طريق المستشارين الميدانيين والتدريب والوثائق التقنية واستعراض خبرات ٢٠ مكتبا قطريا)؛ (ج) وضع مؤشرات تراعي الفوارق بين الجنسين للتحليل وقياس الأداء؛ (د) تعزيز الشراكات في إطار منظومة الأمم المتحدة وبين لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمنظمات غير الحكومية على الصعيد العالمي في متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المعقود في بيجين، واشتملت العقبات على ما يلي: (أ) الحاجة إلى الإقرار بتعقد مسألة أخذ قضايا الجنسين في الاعتبار في تطوير المنهجيات واستخدامها؛ (ب) عدم كفاية الأخذ في تصميم البرامج بشواغل الجنسين؛ (ج) الحاجة إلى دعم بلدان البرامج في تطويرها نماذج للممارسات الرشيدة. وتشمل الأعمال الواجب اتخاذها في عام ١٩٩٧ ما يلي: (أ) تحسين منهجيات الأخذ بتحليل أحوال الجنسين، بما في ذلك تقييم عمل المرأة؛ (ب) إجراء مشاورات فرق العمل المشتركة بين الوكالات بشأن متابعة بيجين، وذلك باستخدام تحليل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدروس المستخلصة بشأن أخذ قضايا الجنسين في الاعتبار؛ (ج) استمرار دعم المكاتب القطرية من خلال التدريب؛ (د) إعداد مجموعات تدريبية لبلدان البرامج للاستجابة للحالات المختلفة للبلدان. وفي جهد موازٍ، يتولى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة التركيز على التدخلات الاستراتيجية وعلى نظام جديد لإدارة المعلومات.

١٢ - وفي التركيز على شواغل البيئة والفقر، حدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مجالات مستهدفة تتمثل في ما يلي: (أ) الزراعة المستدامة والأمن الغذائي؛ (ب) الموارد المائية والبيئة المائية؛ (ج) احتياجات الفقراء من الطاقة؛ (د) إدارة الغابات. وشملت المنجزات في عام ١٩٩٦ ما يلي: (أ) القيام، من خلال مكتب مكافحة التصحر والجفاف، وبالتعاون مع الشركاء، بدعم ٤٣ بلدا لمساعدتها في تنفيذ الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر؛ (ب) إطلاق مبادرة الطاقة المستدامة من أجل تحليل الصلات بين الطاقة والفقر والتكنولوجيات الجديدة التي تعود بالنفع على الفقراء؛ (ج) استخدام "بناء القدرات للقرن ٢١" لمساعدة الحكومات على الأخذ في سياساتها الإنمائية الوطنية بشواغل البيئة والفقر. وقد شمل هذا لامركزية التخطيط في بوليفيا وكوستاريكا؛ (د) تنفيذ اتفاقات بروتوكول مونتريال التي تشمل ٤٩٠ نشاطا في ٤٩ بلدا؛ بما في ذلك ٢٨٧ مشروعا استثماريا للمساعدة بالتعاون مع القطاع الخاص في التخلص من مركبات الكلوروفلوروكربون والمواد المستنفدة للأوزون؛ (هـ) الحصول على موافقة مجلس مرفق البيئة العالمية على ٣١ مشروعا جديدا (٤٧ مليون دولار) للاحتياجات البشرية والبيئية ذات الأولوية؛ (و) دعم الحوار الدولي بشأن السياسات العامة وتطوير القدرات الوطنية في الحراجة؛ (ز) تشجيع الشراكات الجديدة بين القطاعين العام والخاص والربط ما بين الحكومات والمستهلكين والأعمال التجارية في أعمال مشتركة لحماية البيئة (مثل مجلس الغلبين للتنمية المستدامة). وعلى أثر انعقاد ندوة استكهولم للمياه، عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع غيره لإطلاق مبارة "الشراكة العالمية للمياه" لإدارة موارد المياه العذبة.

١٣ - وتعتبر البيئة التمكينية أمرا حيويا لإدامة جهود التنمية البشرية. فسجل البرامج الرئيسية (DP/1996/16/Add.1) يبين تزايد تركيز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تنمية القدرات على الحكم من خلال القيام بدعم مؤسسات الحكم وإصلاح القطاع العام واللامركزية والصلات بمنظمات المجتمع المدني. ويرد في المرفق السادس من هذه الوثيقة أمثلة على ذلك. ويؤكد على بناء القدرات لتنسيق المعونات أيضا من خلال التآزر مع منظومة الأمم المتحدة والشركاء، على الصعيد القطري، في التعاون الإنمائي. وشملت المنجزات الرئيسية في عام ١٩٩٦ ما يلي: (أ) البرامج الوطنية لدعم مؤسسات الحكم واللامركزية، بما في ذلك البرامج الشاملة مثل مرفق المبادرة المحلية للبيئة الحضرية - ١١ مليون دولار، بما في ذلك التقاسم الثنائي للتكاليف بين ثلاثة مانحين ثنائيين؛ وإدارة القطاعات العامة الخاصة؛ (ب) دعم البلدان من أجل مؤتمر الموئل الثاني (وهو برنامج، للإدارة الحضرية مع مانحين آخرين بمبلغ ١٥ مليون دولار)؛ (ج) الإثراء المتبادل لخبرات الحكم من خلال شبكات وطنية مربوطة بصفحة على الشبكة العالمية (ماغنت)؛ (د) وثيقة للسياسة الداخلية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عنوانها "الحكم من أجل التنمية البشرية المستدامة"؛ (هـ) مبادئ توجيهية لعملية الإصلاح وتنمية القدرات، مثل مبادئ توجيهية لتقدير القدرات والمساعدة لتصميم المشاريع بالحاسوب (بناء القدرات)؛ (و) مواد تدريبية ودراسات عن أفضل الممارسات وأمثلة على سياسات وبرامج تنمية القدرات الوطنية. واجتذبت البرامج القطرية والإقليمية الأموال من مانحين متعددي الأطراف ومانحين ثنائيين لتقديم الدعم في هذا المجال.

١٤ - وتتكشف المنجزات التي حققها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام ١٩٩٤ في مجالات تركيز التنمية البشرية المستدامة عن مزايا نسبية تنبع بصورة رئيسية مما يلي: (أ) استخدام البرنامج الإنمائي لشبكة المكاتب القطرية للمشاركة في أفضل الممارسات الواسعة النطاق والحيادية وذات الصلة؛ (ب) الترويج

لأنشطة بناء القدرات على الحكم الرشيد - الذي هو أمر ذو أهمية حاسمة من أجل القضاء على الفقر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية اقتصادية وسياسية؛ (ج) كفالة الملكية والاستدامة الوطنيتين، وشملت العقبات التي حددت ما يلي: (أ) الطبيعة المعقدة للتنمية البشرية المستدامة؛ (ب) تنوع البلدان؛ (ج) صعوبة الجمع بين النهج المتعددة التخصصات وصولا إلى التنمية البشرية المستدامة. وتضم الإجراءات الواجب اتخاذها ما يلي: (أ) استمرار العمل بشأن مداخل متكاملة إلى التنمية البشرية المستدامة وتشاطر الخبرات والتعلم من مراكز الاختبار والتجريب. وعلاوة على ذلك، سيعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى في المجالات التي تتعلق بالفقراء مثل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب والملاريا. وسيتضمن هذا تحليل أفضل الممارسات وتبادلها شبكيا.

جيم - المشاركة والمجتمع المدني والقطاع الخاص

١٥ - يكمل المجتمع المدني المشارك الجهود الرامية إلى الارتقاء بالحكم، وتعزيز تعاونه مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، يوطد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الملكية والاستدامة الوطنيتين لاستراتيجيات وبرامج القضاء على الفقر. وشملت المنجزات التي حققها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٦ ما يلي: (أ) إشراك منظمات المجتمعات المدنية في استعراض مذكرات المشورة الذي يعتبر الآن ممارسة إلزامية؛ (ب) العمل بشأن أساليب التنفيذ التي تشمل المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وتنقيح القواعد المالية ذات الصلة؛ (ج) مشاريع جديدة في الائتمان الصغير (مثل مشروع البداية الصغيرة الذي أطلق في مؤتمر القمة المعني بالائتمانات الصغيرة، المعقود في شباط/فبراير ١٩٩٧)؛ (د) توسيع نطاق مبادرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمنح الصغيرة. وما زالت هذه الجهود تتطلب ما يلي: (أ) قدر أكبر من المشاركة من جانب المجتمع المدني في إعداد تحليلات الحالات وعمليات البرمجة الأخرى؛ (ب) صلات أوثق بالمنظمات غير الحكومية الدولية وبناء القدرات للمنظمات غير الحكومية الوطنية؛ (ج) اهتمام أكبر لاستدامة الشراكات؛ (د) آليات داخلية معززة لتشاطر المعلومات بشأن التآزر مع منظمات المجتمع المدني.

١٦ - وتعززت صلات القطاع الخاص في عام ١٩٩٦ عن طريق مبادرة "قضايا المال" التي ترمي بموجبها الاجتماعات العالمية والإقليمية إلى تعزيز شراكات القطاعات العامة - الخاصة من أجل التعاون الإنمائي. وعقدت جلسات إعلان للمجلس التنفيذي في عام ١٩٩٦ بشأن همزة الصلة بين التنمية والقطاع الخاص. وكونت شراكات مع شركتي غينيسى وهيوليت باكارد.

دال - الترتيبات الجديدة للبرمجة والمراقبة والتنفيذ

١٧ - غير المجلس التنفيذي في مقرره ٩٥/٢٣ إجراءات البرمجة لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل إتاحة المزيد من المرونة في تخصيص الموارد وتقديم الحوافز لبرامج أكثر تركيزا وأكثر تأثيرا. وانطوى تنفيذ الترتيبات الجديدة للبرمجة على استعراض لكل المبادئ التوجيهية ووسائل المراقبة كافة. وأدى هذا الاستعراض إلى ما يلي: (أ) وضع مبادئ توجيهية للبرمجة الجديدة؛ (ب) بدء العمل في تنسيق

وسائل البرمجة (بما في ذلك منهج التنفيذ الوطني والنهج البرنامجي)؛ (ج) وضع دليل للبرمجة في شكل الكتروني.

١٨ - وقد خولت المكاتب القطرية سلطة أكبر للبرمجة فأضحت هذه المكاتب مسؤولة عن مراقبة النوعية. ومكن المقرر ٣١/٩٦ من إجراء مزيد من التبسيط والتوحيد واللامركزية في ترتيبات تكاليف الدعم، فمن أصل مبلغ الـ ١٨٠ مليون دولار المتاح من التسهيلات المخصصة لدعم وضع السياسات والبرامج ودعم الخدمات التقنية والخدمات الإدارية والتشغيلية، يدار ما نسبته ٩٠ في المائة من قبل المكاتب الإقليمية التي تتمثل مهمتها في التركيز في استخدام هذه الموارد على التنمية البشرية المستدامة بالتعاون مع الشركاء الوطنيين ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة واللجان الإقليمية.

١٩ - وشملت أساليب المراقبة الأشد للبرامج، التي جرى الأخذ بها في عام ١٩٩٦، لجنة مراقبة إدارة البرنامج المنشأة حديثا وتعزيز نظام لجان تقييم المشاريع في المقر وعلى الصعيد القطري. وتتولى لجنة مراقبة إدارة البرنامج استعراض مذكرات المشورة وأطر التعاون القطري لكفالة رقابة نوعية الترتيبات الجديدة للبرمجة والأخذ بنظام لتشاطر الممارسات القابلة للتكرار ورصد البرامج جنبا إلى جنب مع إجراء تنقيحات في الميزانية السنوية. ويتمثل هدف هذه اللجنة في عام ١٩٩٧ في القيام بما يلي: (أ) جودة وسرعة تنفيذ البرنامج؛ (ب) الامتثال لمتطلبات التقييم؛ (ج) المساءلة في إطار عملية للموافقة على البرامج أكثر لامركزية. وستوضع وتطبق في عام ١٩٩٧ معايير للمعاينة العشوائية لأثر البرنامج. ويتعين على البرامج القطرية كافة تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية المتكامل من أجل تحسين إدارة موارد البرنامج والمواءمة مع الترتيبات الجديدة للبرمجة. وسيبدأ العمل بنموذج إدارة ميزانية برنامج إدارة المعلومات المالية في أواخر عام ١٩٩٧ ويتبعه نموذج المعاملات (الإنفاق).

٢٠ - وفي أواخر عام ١٩٩٥، أعرب مدير البرنامج عن القلق بشأن تزايد الموارد الأساسية السائلة وتباطؤ تخطيط البرامج والموافقة عليها لعام ١٩٩٦ والأعوام المقبلة. ودعا إلى زيادة زخم البرمجة في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ من أجل كفالة الانتفاع الكامل بالموارد المتاحة القابلة للبرمجة وإرساء الأساس لفترة البرمجة للسنوات ١٩٩٧-١٩٩٩. ونظر في العوامل الداخلية والخارجية التي تقلل تباطؤ التنفيذ في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦ (DP/1996/CRP.19)، وفي البيان الذي ألقاه المدير المساعد للبرنامج في الدورة العادية الأولى.

٢١ - واتخذت لتحسين تنفيذ البرنامج التدابير التالية: (أ) عقب إجراء الاستعراضات الإقليمية، استهدف ١٦ بلدا كبيرا ناقص البرامج للتشخيص؛ (ب) أنشئت فرقة عمل خاصة معنية بالتنفيذ من أجل رصد تنفيذ البرامج بالقياس إلى أهداف الإنفاق للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩؛ (ج) وبموجب هدف تخصيص الموارد من بنود الاعتمادات الأساسية، أفرج مدير البرنامج عن موارد بحوالي ١,٤ بليون دولار بوصفها "أذونا مسبقة"؛ (د) خصص مدير البرنامج مليوني دولار من احتياطي الطوارئ لمرفق دعم التنفيذ وذلك لتحسين نوعية والتزام وتنفيذ البرنامج للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩؛ (هـ) حثت المكاتب الإقليمية والممثلون المقيمون على إيلاء التنفيذ بالأولوية العليا مع الاهتمام الكامل بالنوعية؛ (و) أحيطت اللجنة التنفيذية علما على نحو منتظم

بالتقدم المحرز. ويولى اهتمام خاص للعودة بالموافقات على البرامج في عام ١٩٩٧ إلى مستويات مقبولة. وسيقدم تقرير عن التنفيذ في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٩ في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧.

هاء - النهج الإنمائية للتنمية الاجتماعية المستدامة

٧٢ - هناك نهجان هامان للتنمية الاجتماعية المستدامة من خلال تنمية القدرات وتعبئة الموارد وهما التنفيذ الوطني والنهج البرنامجي. وعملا بقرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧، بلغ التنفيذ الوطني ما نسبته ٧٩ في المائة من كل ميزانيات المشاريع في عام ١٩٦ وعملا بنتائج التقييم لعام ١٩٩٥ يساعد التنفيذ الوطني في بناء اعتماد أكبر على الذات وملكية وطنية أقوى والوصول إلى فعالية أكبر في التكلفة في بلدان البرامج. وشملت معظم مذكرات المشورة وأطر التعاون التقني المنجزة في عام ١٩٩٦ التزامات بتطبيق التنفيذ الوطني. واستجاب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للعقبات التي تم تحديدها في التقييم لعام ١٩٩٥ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات عن فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ (A/51/5/Add.1، الملحق رقم ٥ ألف) بما يلي: (أ) تنقيح المبادئ التوجيهية المتعلقة بالمسؤوليات والمساءلة؛ (ب) تقديم استراتيجية تقييمية للتنفيذ الوطني؛ (ج) تحسين رصد إسهام التنفيذ الوطني في القضاء على الفقر والتنمية الاجتماعية المستدامة. وكان الغرض من الوثيقة DP/1997/CRP.8 المقدمة إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية المعقودة في آذار/مارس ١٩٩٧ هو استعراض الخبرات وتحديد الدروس المستخلصة وتحديد التدابير الواجب اتخاذها لتعزيز المساءلة وتبسيط الإجراءات ودعم تقييمات القدرات وإيضاح أدوار مراجعة الحسابات والتقييم والرصد. وتوقعت الوثيقة أيضا وضع إطار نظري لتحسين التنفيذ. ويولي مدير البرنامج الأولوية لاتخاذ التدابير المقترحة في تلك الوثيقة واستعراض التقدم المحرز من خلال إطار للمساءلة.

٧٣ - وعلى الرغم من أن مزيدا من البلدان تأخذ بالنهج البرنامجي إلا أن القيود المحددة في التقييم الداخلي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٦ قد شملت ما يلي: (أ) الافتقار إلى الوضوح والتدريب في الموضوع؛ (ب) تعقد الوسائل، بما في ذلك إجراءات الإدارة المالية؛ (ج) الافتقار إلى التوجيه بشأن الطريقة التي ينبغي بها للحكومات أن تقيم برامجها وأن تجري تقييمات للقدرات في القطاع العام والمجتمع المدني؛ (د) الحاجة إلى مواءمة إجراءات المانحين على المستوى القطري. وعلى العموم، يشتمل تطبيق النهج البرنامجي على التنفيذ الوطني مع ما يرافقه من تكاليف ومنافع. وشملت الإجراءات في عام ١٩٩٦ ما يلي: (أ) إعداد نموذج تدريبي باللغات المختلفة؛ (ب) تبسيط ومواءمة الوسائل مع الترتيبات الجديدة للبرمجة؛ (ج) إكمال دليل المستخدم بالبرامجيات المناسبة؛ (د) التخطيط لمشاورة بين المانحين بشأن مواءمة الإجراءات؛ (هـ) التحضير لتقييم في عام ١٩٩٧ للإجراءات المنقحة. وسيحدد التقييم أفضل الممارسات التي يتعين مشاطرتها على نطاق أوسع.

واو - تعزيز المكاتب القطرية

٧٤ - إن دعم مختلف الجهود الوطنية المبذولة في مجال التنمية البشرية المستدامة وتنفيذ الترتيبات الجديدة للبرمجة وتعبئة الموارد وتقوية التعاون مع منظومة الأمم المتحدة وغيرها من ذوي الشأن أمور

تتطلب تعزيز القدرات على صعيد المكاتب القطرية. وتحقيقا لهذه الغاية، عمل الممثلون المقيمون في شراكة طوال عام ١٩٩٦ مع وحدات المقر ذات الصلة ولا سيما مع (أ) المكاتب الإقليمية التي قدمت الإطار الإداري الداعم والمشورة والتدريب والتي قدمت أيضا، مع مكتب الموارد البشرية، المساعدة في المضاهاة بين المهارات الأساسية واحتياجات المكاتب القطرية؛ (ب) ومع، مكتب دعم السياسات والبرامج، الذي وفر الأدوات التحليلية، وقام، بالتشاور مع المكاتب القطرية بإعداد دراسات شاملة وتوفير توجيه منهجي. وتم بنشاط أيضا السعي إلى تحقيق الاتساق التشغيلي على الصعيد القطري مع الصناديق والبرامج التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وترد تفاصيل التآزر مع منظومة الأمم المتحدة في الفرع الثاني زاي. وشملت أمثلة معينة تتمشى مع أهداف خطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ما يلي: (أ) استخدام موظفين اخصائيين لمضاهاة الاحتياجات الوطنية (خبراء استشاريون بشأن قضايا الجنسين، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبناء القدرات في مجالات الحكم والتنمية المستدامة، والاقتصاديون الوطنيون والدوليون)؛ (ب) زيادة استخدام حلقات العمل الإقليمية المعنية بالتدريب وحل المشاكل واستخدام دليل عن القضاء على الفقر، نشرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٦؛ (ج) بدء استعراضات منهجية تجرى مرة كل ثلاث سنوات لأداء واحتياجات المكاتب القطرية؛ (د) الأخذ بتدابير أكثر كفاءة للتعيين المحلي والاتصال وإعداد الميزانية والتطوير الآلي.

٢٥ - وأجرت المكاتب القطرية الثمانية، التي هي مراكز للاختبار والتجريب، دراسة لاستخدام تقنيات أكثر تحديدا للآثار وأكثر فعالية في التكاليف. وشملت العقبات التي تواجه قدرات المكاتب الإقليمية والتي تحددت من خلال عملية مشاورة نهض بها الممثلون المقيمون وعملية إدارة التغيير، ما يلي: (أ) الحاجة إلى إتاحة الدعم التقني المواضيعي بيسر أكبر؛ (ب) الاتجاه في إدارة التشغيل إلى الأخذ بنهج من القمة إلى القاعدة؛ (ج) الافتقار إلى جمع وتحليل ونشر منهجي للمعلومات؛ (د) إجراءات تستغرق كثير من الوقت ويجري اتخاذ التدابير للمضي قدما في اللامركزية في صنع القرار وللعثور على نظم لدعم الموظفين تكون أقرب إلى المكاتب القطرية (انظر DP/1997/16/Add.7).

زاي - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منظومة الأمم المتحدة

٢٦ - يتمثل الهدف التنظيمي الثاني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الوارد في المقرر ١٤/٩٤، في الاضطلاع بدور أكثر إيجابية وتكاملا في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ببلوغ هذا الهدف التنظيمي بإدماج دعمه للتشغيل إدماجا تاما في مهامه التنفيذية. ولاستكمال الفقرات التالية، يوفر التقرير المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (DP/1997/15)، تحليلا أكثر تفصيلا، بما في ذلك التحليل المتعلق بدعم عملية الإدارة التي أحدثتها الأمم المتحدة لكفالة تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠.

٢٧ - وتمثل أبرز التزام من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٦ بنجاح الأمم المتحدة في ما قدم من دعم بموارده المالية والبشرية إلى مهمة المنسقين المقيمين. فقد خصص ٦ في المائة من الموارد الأساسية و ٥٠ في المائة من وقت الممثلين المقيمين لتعزيز الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة

الإنمائي إلى نظام المنسقين المقيمين ولمشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الجهود المبذولة لتحسين اتساق وتنسيق سياسات منظومة الأمم المتحدة. ويقدر أن الدعم المباشر وغير المباشر المقدم من البرنامج الإنمائي إلى نظام المنسقين المقيمين هو في حدود ١٠٠ مليون دولار في السنة.

٢٨ - وعلاوة على ذلك، خف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز نظام المنسقين المقيمين عن طريق القيام بما يلي: (أ) توفير التمويل التشغيلي (الذي يقدر بـ ٨ ملايين دولار) لعمل المنسقين المقيمين في حد ذاته في عام ١٩٩٦ متوافقا بذلك مع الترتيب الجديد الذي اعتمده المجلس التنفيذي للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩؛ (ب) توفير أموال خاصة بموجب البند ١-١-٣ من ترتيبات البرمجة اللاحقة في إطار هدف تخصيص الاعتمادات من بند الموارد الأساسية لدعم أعمال المنسقين المقيمين في الاستجابة لأي أزمة مفاجئة أو لوضع أطر استراتيجية شاملة للتخطيط في الحالات ذات الصلة بالأزمات؛ (ج) توسيع نطاق برامج التدريب في عام ١٩٩٦ مع كلية موظفي الأمم المتحدة في تورين لشمول ٦٩ في المائة من جميع المنسقين المقيمين؛ (د) إنشاء شبكة لمشاطرة المنسقين المقيمين أفضل الممارسات؛ (هـ) المساعدة في تحسين شكل التقرير السنوي للمنسق المقيم؛ (و) كفالة أن يزداد عدد المنسقين المقيمين من ذوي الخبرة في الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة إلى النصف تقريبا؛ (ز) كفالة تناسق وتنسيق السياسات في المقر وعلى الصعد القطرية على حد سواء من خلال ما ينيط الأمين العام للأمم المتحدة بمدير البرنامج من مسؤوليات. وسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى نقل التركيز على التنسيق إلى أبعد من اقتسام المعلومات أي إلى التآزر من أجل بلوغ الأهداف وذلك بدعم مبادرات لجنة التنسيق الإدارية بشأن متابعة المؤتمرات الرئيسية وبشأن أفريقيا (DP/1997/16/Add.2).

٢٩ - وتشمل المنجزات على الصعيد القطري ما يلي: (أ) دعم إعداد مذكرات الاستراتيجية القطرية وتحقيق مواءمة دورات البرمجة مع دورات برمجة صناديق وبرامج الأمم المتحدة الأخرى (٢٦ بلدا، ويعتزم أن يكون هناك ٥٤ بلدا إضافيا في أواخر عام ١٩٩٩). وستكون هناك أماكن عمل مشتركة لمنظمات الأمم المتحدة في ٥٢ بلدا في أواخر عام ١٩٩٧. ويستفاد بقدر أكبر من الخدمات المشتركة. فقد تولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المسؤولية على الصعيد القطري لإدماج المواضيع التي وافقت عليها لجنة التنسيق الإدارية كمتابعة لمؤتمرات الأمم المتحدة في خطط العمل الوطنية للقضاء على الفقر.

٣٠ - تعزيز التكامل مع مؤسسات بريتون وودز: في عام ١٩٩٦، وقع بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي اتفاق جديد بشأن تنسيق المساعدات يحدد ما يلي: (أ) أدوار كل من البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الفريق الاستشاري وآليات تنسيق مساعدات المائدة المستديرة؛ (ب) التنسيق على الصعيد القطري؛ (ج) التعاون في حالات ما بعد انتهاء الصراع. ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع البنك الدولي بشأن "الشراكة لبناء القدرات في أفريقيا". ويعمل البنك الدولي مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالات المتخصصة الأخرى على توفير الدعم على نطاق منظومة الأمم المتحدة لـ "المبادرة الخاصة لأفريقيا" (انظر الوثيقة DP/1997/16/Add.2). وجرى التوقيع على رسالة تعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق النقد الدولي في عام ١٩٩٦ لتعزيز التآزر بين المنظمتين. وأعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شراكات جديدة مع منظمات دولية أخرى ومع وكالات أخرى في الأمم المتحدة مثل:

اتفاقات جديدة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومرفق البيئة العالمية والمكتب الدولي للهجرة؛ وتآزر أكبر مع اللجان الاقتصادية الإقليمية والمصارف الإنمائية الإقليمية. وأنشئ برنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز كآلية جديدة مشتركة بين الوكالات تعمل من خلال نظام المنسقين المقيمين على الصعيد القطري: فقد أنشئت أفرقة معنية لتلك الغاية في ٩٦ بلدا في أواخر عام ١٩٩٦. ويركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على بناء القدرة الوطنية لمعالجة الجوانب الإنمائية لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز.

حاء - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البلدان التي تمر بأزمات وظروف استثنائية

٣١ - يسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في البلدان التي تمر بأزمات وظروف استثنائية، إلى أن يكون شريكا إنمائيا فعالا يعمل بتآزر وثيق مع إدارة الشؤون الإنسانية التي تنسق الأنشطة الإنسانية. وفي الوصل ما بين "الإغاثة والتنمية"، يعمل البرنامج على نحو وثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي. وهناك إدراك متعاظم بأن التنمية لا تتوقف أثناء الطوارئ. وإذا ما أريد لجهود الإغاثة أن تسهم في الوصول إلى حلول دائمة فلا بد للتنمية البشرية المستدامة من أن تظل تلقى الدعم بقوة، لتكمل الإجراءات التي تتخذ في حالات الطوارئ بمبادرات وقائية جديدة يمكن أن تعمل على منع انتكاس الأزمة. ويركز البرنامج الإنمائي جهوده على المجالات الرئيسية: (أ) دعم التدخلات في حالات الطوارئ؛ (ب) وضع البرامج من أجل السلام والانتعاش؛ (ج) إصلاح المناطق لإعادة توطين الذين رحلوا من ديارهم؛ (د) إعادة إدماج الجنود المسرحين؛ (هـ) عمليات إزالة الألغام؛ (و) إعادة بناء المؤسسات وتحسين الحكم؛ (ز) تنظيم الانتخابات الوطنية؛ (ح) إدارة تنفيذ مساعدات البرنامج. وقد خصص للتدخلات في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ ما مجموعه ٣٦,٦ مليون دولار بموجب البند ١-١-٣ من هدف تخصيص الاعتمادات من بند الموارد الأساسية.

٣٢ - وقدمت التفاصيل عن تكامل الجهود المبذولة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسائر هيئات منظومة الأمم المتحدة إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٧. وبالتآزر الوثيق مع البلدان المعنية ومع الشركاء في منظومة الأمم المتحدة، شملت منجزات معينة في عام ١٩٩٦ إطلاق ٢٠ مبادرة إنمائية خاصة بشأن: التسريح وإعادة الإدماج في أنغولا ومالي؛ والأعمال المتعلقة بالألغام في كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية؛ والدعم في كمبوديا وهايتي؛ وإصلاح المناطق (في المناطق التي يعاد المشردون إليها عادة) في أذربيجان، وأفغانستان، والبوسنة والهرسك، وجورجيا، وجيبوتي، وغواتيمالا وكذلك في أمريكا الوسطى وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وفلسطين؛ وإعادة التعمير الاجتماعي والاقتصادي في لبنان؛ وبناء قدرات الحكومة على تخطيط ورصد البرامج في رواندا؛ وبناء السلام في السلفادور؛ وإعادة البناء بعد الأعاصير في كوستاريكا ونيكاراغوا وساعدت بعثة متخصصة من منظومة الأمم المتحدة برئاسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البوسنة والهرسك في آذار/مارس ١٩٩٦ الأجهزة

الحكومية المعترف بها في اتفاق دايتون في وضع برنامج بتكلفة ١١٠ ملايين دولار لإعادة البناء والحكم والانتقال إلى اقتصاد السوق.

٣٣ - ووضعت مبادئ توجيهية ونماذج تشغيلية لدعم المكاتب القطرية في التنمية الوقائية والعلاجية، وتم تمديد برنامج التدريب على إدارة الكوارث. وحددت معايير لإقامة ١٥ مركزا من مراكز الطوارئ في الأماكن التي تدعو الحاجة الماسة إليها في شتى أنحاء المعمورة. وتم التوصل إلى تفاهمات جديدة لا بد منها من الوصل بين الإغاثة والتنمية مع البنك الدولي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمكتب الدولي للهجرة. وأقرت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية مبادئ استراتيجية مشتركة ما بين الوكالات للانعاش ما بعد انتهاء الأزمات؛ بما في ذلك "أطر استراتيجية" جديدة لكل أنشطة الأمم المتحدة. وينظر إلى الإطار الاستراتيجي للإنعاش على أنه توافق ناشئ في الآراء على خطة عامة للأمم المتحدة والأنشطة المتعددة الأطراف والثنائية الأخرى، ولا سيما على أنه العنصر الناظم لمختلف آليات جمع التبرعات والتخطيط. ويمكن أن يكون هذا الإطار ذا قيمة فريدة في الجمع بين آليات الإغاثة والتخطيط للتنمية، في رؤية مشتركة تقوم على أساس تحليل سليم. وكان أول هذه الأطر الاستراتيجية قد وضع في رواندا.

٣٤ - واقترح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون الإنسانية عملية نداء موحد موسعة ترمي إلى سد الفجوة بين الإغاثة والتنمية، وهما يقومان بوصفها موضع الاختبار والتجريب. وعقب قيام اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والمحافل الأخرى بإقرار هذه الآلية، وإذا ما سمحت الظروف، سيتألف النداء الموسع المشترك بين الوكالات من جزء أول يعد في إطار مهمة المنسق الإنساني ومن جزء ثان تكميلي يعد في إطار مهمة المنسق المقيم. وسيركز الجزء الأول على مساعدة الإغاثة في حالات الطوارئ وكذلك على عملية التسريح والمرحلة الأولى من إعادة إدماج المشردين داخليا واللاجئين، وهو بهذا يكون تقريبا على شاكلة النداء التقليدي. ويركز الجزء الثاني على الاحتياجات على مدى أطول إلى إعادة تأهيل وإعادة إدماج الجنود المسرحين والمشردين داخليا واللاجئين؛ وعلى قضايا الحكم ذات الصلة بالانتخابات ونظم القضاء، وتدريب الشرطة، وبناء المؤسسات؛ وعلى إعادة البناء والتنمية في الأجل الأطول. ويسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى شراكات مع وكالات الأمم المتحدة للإغاثة تحقيقا لتكامل برمجة مدخلات الإغاثة والتنمية.

طاء - الموارد

٣٥ - تراوحت المساهمات المقدمة إلى الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال دورة البرمجة الخامسة بين ١٧٧,٩ ١ مليون دولار كحد أعلى في عام ١٩٩٢ و ٩٠٣ ملايين دولار في عام ١٩٩٥ و ٨٥٢ مليون دولار في عام ١٩٩٦. وتشير التبرعات المعلنة لعام ١٩٩٧ إلى أن الموارد الأساسية ستزيد بصورة طفيفة عن مستوى الـ ٨٥٢ مليون دولار الذي تحقق في عام ١٩٩٦. ومع ذلك ازدادت الموارد العامة، الأساسية منها وغير الأساسية، خلال الفترة نفسها، من ٧٣٩ ١ مليون دولار في عام ١٩٩٢ إلى ٩٢٥ ١ مليون دولار في عام ١٩٩٥. وتقدر الموارد لعام ١٩٩٦ بـ ٠٠٠ ٢ مليون دولار.

المساهمات المقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[أ]
(١٩٩٦-١٩٧٤)

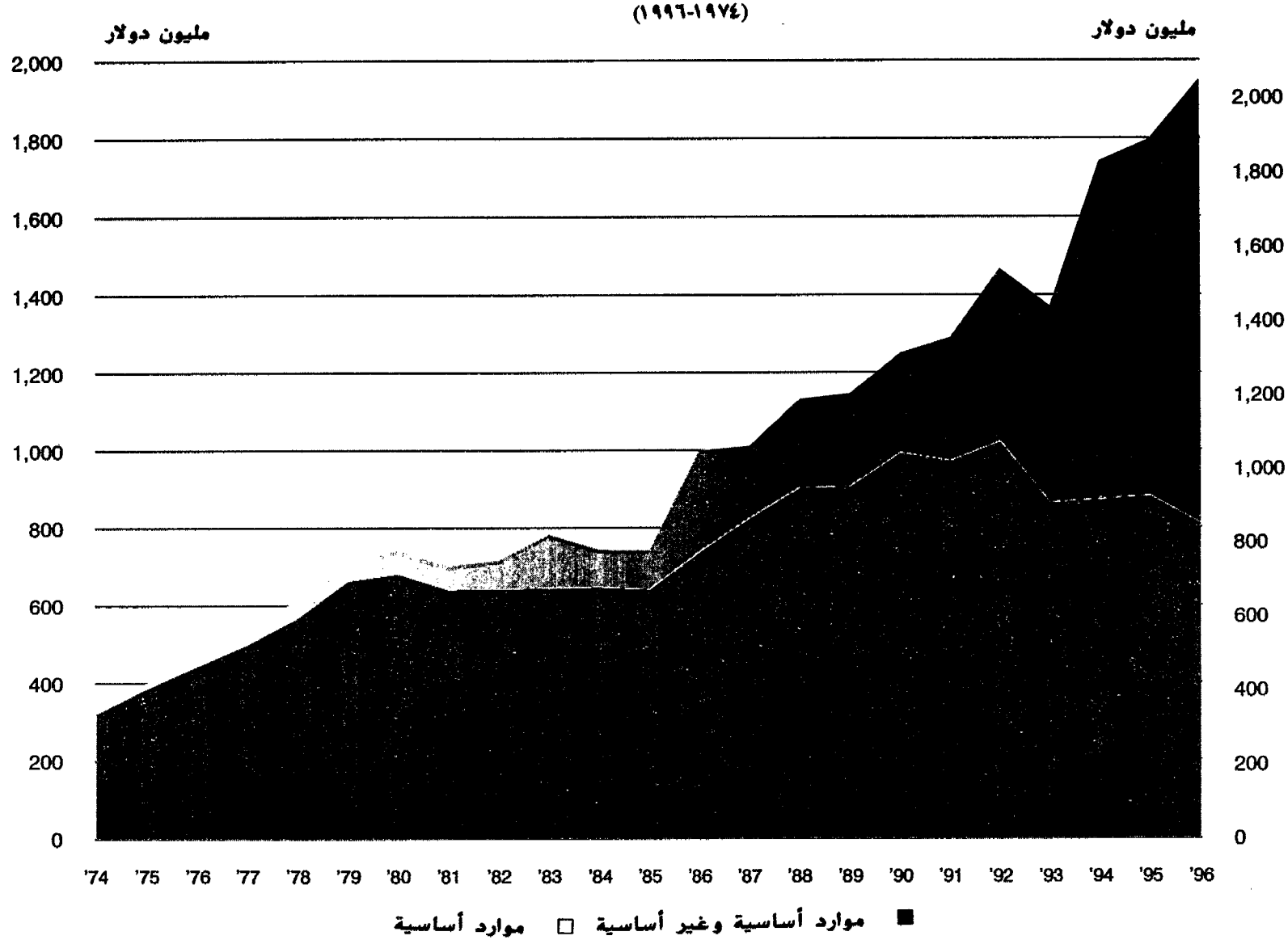

97-06011

(أ) اقتسام التكاليف، والصناديق الاستئمانية والأموال المدارة.

٣٦ - وما زالت الموارد الأساسية هي الوسيلة الرئيسية للمساعدة المتعددة الأطراف الحيادية والعالمية، وستظل هي أساس قاعدة موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومع ذلك واجه مساهمو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التقليديون والمساهمون من بلدان البرنامج كمجموعة عقبات في زيادة التمويل الأساسي. ذلك أن القيود المفروضة على ميزانيات البلدان المانحة التقليدية الرئيسية تفرض، على ما يبدو، حدا أعلى النمو في المساهمات الأساسية على الرغم من أن الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تبين، مع تركيزها على التنمية البشرية المستدامة والبلدان المنخفضة الدخل، أهداف المعونات لهذه البلدان. وعليه تكون وسيلة زيادة المساهمات الأساسية ذات شقين: (أ) زيادة كفاءة وشفافية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لجعل البرنامج أكثر جذبا للمانحين الرئيسيين الذين قد يقلصون هياكل معوناتهم؛ (ب) البيان للمانحين الناشئين أن بلدان البرنامج المستهدفة للتمويل الأساسي هي شريكات اقتصادية محتملة. ويدرك مدير البرنامج الترابط بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية وأن زيادة في إحدى فئتي هذه الموارد تسفر عن زيادة في الفئة الأخرى اذا ما أريد للتعاون الإنمائي العام أن يعمل.

٣٧ - ويدرك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ضرورة بيان قيمة الأموال المنفقة في بيئة تزداد تنافسا. وأكد المجلس التنفيذي على ضرورة أن تبرز استراتيجية الاتصال المعمول بها لدى البرنامج أمثلة ملموسة على كفاءة التنفيذ وأثر البرامج. وشملت المنجزات في عام ١٩٩٦ ما يلي: إكمال المبادئ التوجيهية للتمويل المشترك من أجل بيان طرق التمويل من خارج الموارد الأساسية ووضع الدروس المستخلصة من التقييم في الاعتبار. وانصب تأكيد المكاتب الإقليمية على انرادى استراتيجيات التمويل المشترك التي تتولى تنسيقها المكاتب الإقليمية. وربطت أهداف تعبئة الموارد بتنفيذ البرامج ونوعيتها في نهج متكامل لقياس أداء المكاتب القطرية.

٣٨ - وفي أسلوب جديد واعد لتوسيع القاعدة المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكن المجلس التنفيذي البرنامج الإنمائي من الشروع في شراكات في التنمية مع القطاع الخاص. فقد أعدت مبادرات ومبادئ توجيهية للتمويل من أجل المكاتب القطرية التي تروم الدخول في شراكات تمويلية مع القطاع الخاص. وسيرصد على نحو موصول اتجاه كل شراكة في المستقبل. وأفضت اجتماعات المائدة المستديرة الناجحة إلى التزامات كبيرة من الحكومات والمؤسسات المتعددة الأطراف المانحة من أجل بلدان مثل الكونغو (أعلن عن تبرع بمبلغ ٩٠٠ مليون دولار)، ورواندا (أعلن عن تبرع بمبلغ ٦١٧ مليون دولار)، وسيراليون (أعلن عن تبرع بمبلغ ٢٣١ مليون دولار). وأسفر تحسين دور كل الشركاء في متابعة اجتماعات المائدة المستديرة عن إصلاح جار للإجراءات الحالية.

ياء - الدعوة وتكوين شراكات

٣٩ - نفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استراتيجيته الأولى للاتصال والدعوة، التي استهدفت زيادة الوعي العام وتقديره لأنشطة البرنامج الإنمائي في الإطار الأكبر لدور الأمم المتحدة في التنمية. ففي عام ١٩٩٦، أعطت مبادرات الشؤون العامة على الصعيد القطري رؤية أوضح لمنظومة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وبتخصيص مبلغ ٢,٤ مليون دولار لهذه الغاية: (أ) قامت كل المكاتب القطرية تقريبا

بتعيين موظف للشؤون العامة؛ (ب) وقام أكثر من ١٠٠ مكتب قطري بإصدار استراتيجيات وطنية للاتصال والدعوة؛ (ج) وعقدت حلقات عمل تدريبية في مجال الشؤون العامة للممثلين المقيمين ونواب الممثلين المقيمين وموظفي الشؤون العامة. وعززت حلقات العمل بإصدار دليل بست لغات. وأسفرت الجهود عن القيام على مدى اسبوع بعقد سلسلة من الإحاطات الصحفية والحلقات الدراسية والعروض التلفزيونية والإذاعية والأنشطة الأخرى التي تركزت على اليوم الدولي للقضاء على الفقر (١٧ تشرين الأول/أكتوبر). وأطلعت مبادرات لمكافحة الفقر في أوزبكستان، وترينداد وتوباغو، ورواندا، وفيجي، وقيرغيزستان، وملاوي.

٤٠ - وأثار القيام على الصعيد العالمي بإصدار تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦ وعقد حلقات العمل الوطنية والإقليمية اهتماما كبيرا لدى وسائل الإعلام بموضوع النمو الاقتصادي والتنمية البشرية المستدامة. فعلى الصعيد الإقليمي، ساعدت جهود الدعوة في عام ١٩٩٦ في تحديد التزامات الزعماء الوطنيين على صعيد السياسات العامة بالتنمية البشرية المستدامة عموما وبالقضاء على الفقر خصوصا. فمؤتمر القمة الإيبيرية الأمريكية السادس لرؤساء الجمهوريات أو الدول المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر، مثلا، يسر الوصول إلى توافق في الآراء بشأن عشر أولويات على جدول أعمال لأمريكا اللاتينية بشأن الحكم. وشملت الأدوات الجديدة للدعوة خلال هذه السنة ما يلي: سلسلة من ورقات مناقشة بشأن القضايا الرئيسية؛ وإصدار مجلة "خيارات" في شكل جديد لتعزيز إجراء مناقشات بشأن التنمية؛ وإصدار إعلانات عن الفقر بثتها محطات التلفزة الحكومية؛ وازدياد استخدام لشبكة العالمية "انترنت" (انظر الفقرة ٨). وكونت شراكات جديدة أو عززت مع البرلمانيين، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الأكاديمية من خلال القيام، مثلا، بعقد العديد من المؤتمرات وحلقات العمل والحلقات الدراسية بشأن التنمية البشرية المستدامة في أوروبا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وانضمت أكثر من ٦٠ مدينة في شتى أرجاء العالم كله إلى الائتلاف الوطني للمدن لمكافحة الفقر. ووسعت محاضرة بول هوفمان في عام ١٩٩٦ بشأن التنافسية العالمية والتنمية البشرية نطاق الجمهور ليصل إلى القطاع الخاص.

٤١ - وشملت العقبات التي تم تحديدها في مجال الاتصال ما يلي: (أ) عدم وضوح وسائل السياسات العامة في الاتصال الكتابي والشفوي؛ (ب) وجود ثقافة تستحسن الابتعاد عن وسائل الإعلام في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأسره؛ (ج) عدم كفاية الاستثمارات المالية في مجال الاتصال. وشملت التوصيات للتغلب على هذه القيود ما يلي: (أ) تحديد الرسائل الترويجية للتنمية البشرية المستدامة، التي سيستخدمها جميع الموظفين في الاتصال مع وسائل الإعلام في الحلقات الدراسية وغيرها من المحافل؛ (ب) تحسين الصلات بين الموظفين الذين يعملون في المسائل المتعلقة بالسياسات والفنية والتشغيلية والذين يعملون في الإعلام؛ (ج) تشجيع كل الموظفين على انفاق وقتهم في إعداد وإيصال رسائل واضحة عن دور وأنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ (د) تخصيص مزيد من التمويل في الميزانية التنظيمية لجهود الاتصال والدعوة. وتقدم الوثيقة DP/1997/17 معلومات إضافية عن استراتيجية الاتصال والدعوة وتتناول المسائل المثارة في تقرير مدير البرنامج عن سياسات البرنامج الإنمائي فيما يتعلق بالإعلام والنشر (DP/1996/22).

كاف - التقييم

٤٢ - خلال عام ١٩٩٦، أجري ما مجموعه ١١٧ تقييما لمشاريع ممولة من البرنامج الإنمائي وسجل في قاعدة بيانات التقييم المركزي. وبدئ بست تقييمات استراتيجية وبتقييم برنامج قطري وأديرت هذه التقييمات مركزيا. وكانت المتطلبات الستة التي تقرر أنها أكثر ما تكون حاسمة في نجاح برنامج التقييم لدى البرنامج الإنمائي في المستقبل هي ما يلي: (أ) مشاركة المستفيدين النهائيين، عندما تكون ذات صلة مباشرة، في وضع وتنفيذ الأنشطة؛ (ب) أهداف برنامجية واقعية؛ (ج) بيانات مرجعية ومعالم يقاس استنادا اليها التقدم المحرز؛ (د) مشاطرة بلدان البرامج والمكاتب القطرية الدروس المستخلصة ونتائج التقييم بتنظيم يـــزداد لامركزية؛ (هـ) أن يكون الرصد والتقييم أداتين لتحسين البرنامج وأن يكونا كذلك أدوات للمساءلة؛ (و) زيادة تعزيز الامتثال استنادا إلى التقدم المحرز حتى تاريخه.

٤٣ - وشملت التدابير المتخذة لتعزيز مهمـــة التقييم التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي في عام ١٩٩٦ ما يلي: (أ) التتبع الأوثق لامتثال التقييم من خلال تنديم تقارير إلى لجنة مراقبة إدارة البرنامج؛ (ب) الأخذ بنهج موسع أكثر منهجية لتوزيع نتائج التقييم عن طريق وضع قاعدة بيانات للتقييم المركزي واختبارها لجعلها أسهل استعمالا للمستخدم وعن طريق استخدام لجنة مراقبة إدارة البرنامج ولجان تقييم المشاريع لكفالة تطبيق الدروس المستخلصة؛ (ج) إرهاف الوعي بالتقييم وبناء القدرات للتقييم واستخدام الدروس المستفادة من خلال حلقات العمل الإقليمية التي يشارك فيها مسؤولون حكوميون (مثال ذلك ما عقد في الجمهورية التشيكية وماليزيا)؛ (د) إلقاء نظرة جديدة على المبادئ التوجيهية بشأن الرصد والتقييم التي لدى البرنامج الإنمائي (التي ستوزع في عام ١٩٩٧)؛ (هـ) تدريب نواب الممثلين المقيمين والموظفين الفنيين المبتدئين من أجل تعزيز التقييم العملي لديهم؛ (و) تحسين طرائق تقييم أثر الأداء. ويرد تقرير عن التعاون مع منظومة الأمم المتحدة في الوثيقة DP/1997/15.

٤٤ - ويتطلب إنشاء أسس يقاس استنادا إليها التقدم المحرز فرادى مشاريع وبرامج التنمية البشرية المستدامة اهتماما متواصلا. وتتجه التقييمات لا إلى التركيز على أثر التنمية ولكن إلى التركيز على إدارة العمليات التنفيذية. ويتوقف الاستخدام الفعال للتقييم على مستوى الطلب على التعلم لدى المنظمة ويعتبر زيادة تعزيز مهمة التقييم أمرا ذا أهمية حاسمة بالنسبة إلى فعالية البرامج وأثرها وبالنسبة إلى البرنامج الإنمائي لكي يكون منظمة يتم فيها اكتساب قدر أكبر من التعلم. ومدير البرنامج عاقد العزم على تعزيز مهمة التقييم وكفالة فائدتها لأداء البرامج مع المحافظة على استقلاليتها. وترد تفاصيل عن ذلك في الوثيقة DP/1997/16/Add.4.

لام - منظمة أصغر حجما وأكثر كفاءة وأكثر مساءلة

٤٥ - وضعت موضع التطبيق ممارسات عمل أفضل من أجل زيادة الكفاءة التنظيمية. فقد نفذت استراتيجية لميزانية السنتين من أجل تخفيض التكاليف، وهي الثالثة من هذا النوع منذ عام ١٩٩٢. ففي خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٧، خفض برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ميزانيته الإدارية بنسبة أكثر من ١٥ في

المائة بالقيمة الحقيقية وخفض عدد موظفيه في المقر بنسبة ٣٢ في المائة ومجموع عدد موظفيه في الميزانية العادية بنسبة ١٥ في المائة. ومع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، قدم البرنامج الإنمائي اقتراحا بتحقيق التناسق في عروض الميزانيات كيما يستخدم في ميزانية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وستقدم استراتيجية الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٧.

٤٦ - وتعتبر إدارة المعلومات الحسنة التوقيت والمفيدة أمرا ذا أهمية حاسمة لنهج التعاون الإنمائي القائمة على المعرفة. وقد شملت المنجزات التي تحققت في عام ١٩٩٦ ما يلي: (أ) تنفيذ نظام المعلومات الإدارية المتكامل (الإصدار الأول)؛ (ب) إصدار نظام إدارة المعلومات المعدة للمسؤولين التنفيذيين في صورة نموذج أولي في تموز/يوليه ١٩٩٦، ومن المقرر أن تنجز في عام ١٩٩٧ العناصر ذات الأولوية للنظم الفرعية للإدارة المتكاملة للبرامج ولنظام المعلومات الإدارية المتكامل؛ (ج) وضع نموذج أولي لنظام الكتروني محسن لإدارة الوثائق في آب/أغسطس ١٩٩٦، ومن المقرر أن يجري إنجاز هذا النظام في عام ١٩٩٧؛ (د) وفي أواخر عام ١٩٩٧ سيوفر نظام إدارة المعلومات المالية المعلومات عن ميزانيات البرامج. وتأسيسا على العمل الذي بدأ في عام ١٩٩٥، اتخذ إجراء للاستعاضة عن نظام حالي للبريد الالكتروني بنظام معزز بتبادل الرسائل والمعلومات في منتصف عام ١٩٩٧. واتخذ إجراء في عام ١٩٩٦ لرفع درجة كفاءة كل النظم الحالية على أن يؤخذ في الاعتبار (أ) التغيرات المتوقعة في تكنولوجيا المعلومات على الصعيد العالمي، (ب) ضرورة كفالة أن تلبي النظم الفرعية التي هي قيد الإنشاء في البرنامج الإنمائي احتياجاته في عام ٢٠٠١ إلى تنمية المساءلة والإدارة والمعرفة.

٤٧ - وأطلقت في عام ١٩٩٦ استراتيجية الموارد البشرية للفترة ١٩٩٦-١٩٩٩ لكفالة أن تتوفر لدى البرنامج الإنمائي المهارات المناسبة لمواجهة الطائفة الواسعة من التحديات في البلدان التي يخدمها البرنامج. وفيما يلي العناصر الرئيسية: (أ) إنشاء منظمة لإدارة موارد بشرية فعالة وماهرة؛ (ب) تنفيذ تدابير في مجال الموارد البشرية تستجيب لتحقيق توازن بين الجنسين أكثر إنصافا في صنع القرار؛ (ج) زيادة كفاءة الخدمات المقدمة على أساس كل عملية على حدة؛ (د) الحفاظ على مزايا الخدمة وشروطها التنافسية؛ (هـ) إرساء أسس للتعلم المتواصل وإتاحة فرصة للموظفين الرئيسيين. وبذلت جهود خاصة في عام ١٩٩٦ لإرسال موظفين في الوقت المناسب إلى البلدان التي تمر بظروف صعبة. وبدئ ببرنامج تدريبي جديد للتطوير الإداري لتنمية كفاءات الموظفين الدوليين والوطنيين. وشملت الإجراءات الأخرى ما يلي: تنفيذ المرحلة الأولى من نظام المعلومات الإدارية المتكامل وذلك لإدارة الاستحقاقات والبدلات؛ الأخذ بنهج جديد لشروط الخدمة في مراكز العمل ذات الظروف الصعبة للغاية؛ والاستخدام الموسع لعقد الأنشطة الرائدة المحددة المدة. وجعلت المسؤولية عن العمليات التجارية مسؤولية لامركزية لتحسين الكفاءة. وبوشر في إجراء تقييم أولي لأداء المنسقين المقيمين ولآليات التغذية المرتدة من وكالات الأمم المتحدة الموجودة في البلدان.

٤٨ - وبالنجاح في إتمام برنامج انتهاء الخدمة المبكر للفترة ١٩٩٥-١٩٩٦ وصل وضع الموظفين والوظائف إلى شبه توازن لكن لا إلى إيجاد شواغر - وهذا وضع يعوقه إدارة الموارد البشرية في عام ١٩٩٧ إلى أن

يؤتي كل من التناقص الطبيعي والعمليات الإضافية لانتهاء الخدمة والتدابير الأخرى نتائجه. وقد تم بلوغ الأهداف المحددة لسياسة تحقيق التوازن بين الجنسين للفترة ١٩٩٥-١٩٩٧: إذ تم بلوغ الهدف العام لأواخر عـــام ١٩٩٧ المتمثل فـــي النسبة ٣٨ : ٦٢ (أناث : ذكور). ويتمثل هدف الرتب الإدارية من ف - ٥ إلى مد - ٢ فـــي النسبة ٢٨ : ٧٢ (أناث : ذكـــور)؛ فقد وصل هـــذا الهدف في آخر عام ١٩٩٦ إلى النسبة ٢٤ : ٧٦. أما هدف الـ ٢٠ في المائة المحدد للإناث في الرتبتين مد - ١ و مد - ٢ فقد تم بلوغه في الرتبة مد - ٢. وفي أواخر عام ١٩٩٦، كان يرأس ٢٢ مكتبا قطريا رئيسة مقيمة، وهو ضعف العدد في عام ١٩٩٣. ويتمثل التحدي في توفير بيئة تقر بموهبة الفرد ومساهماته وتدعم متطلبات العمل والأسرة للموظفين الذين يتنقلون من منطقة جغرافية إلى أخرى. وعقد أول لقاء عالمي تفاعلي بين الموظفين في عام ١٩٩٦، إذ جرى الوصل ما بين أكثر من ٤٠ مكتبا قطريا في مؤتمر عقد عن بعد مع الموظفين في نيويورك. وشملت الاجراءات الأخرى لإشراك الموظفين الدراسة الاستقصائية العالمية للموظفين والإدارة التي أجريت في عام ١٩٩٦. وكان البرنامج الإنمائي هو الرائد في إنشاء قاعدة بيانات عن ظروف العمالة للمفتربين يمكن الوصول إليها في ١٣٢ بلدا حيث له مكاتب فيها.

٤٩ - وكفالة المساءلة التامة عن استخدام موارد البرنامج الإنمائي أمر يمثل أولوية أولى. ويتعين الأخذ بنهج وقائي يحذر المخاطر ويتوقع المشاكل ويهيئ بيئة عمل تشجع فيها نظم الرقابة الداخلية الإبداع والمخاطرة المسؤولة. ويسهم هذا النهج، إذا ما أسندت إليه المسؤولية التقليدية لمراجعة الحسابات والاستقلالية في مراجعة الحسابات، في إيجاد ثقافة سليمة للمساءلة. ومدير البرنامج عاقد كل العزم على إشاعة ثقافة المساءلة هذه في البرنامج الإنمائي. وما انفكت قدرة شعبة مراجعة الحسابات والاستعراض الإداري تتعزز بتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات (A/51/5/Add.1). وحسنٌ الرصد الأكثر عزما معدلات الامتثال (من ٥٢ في المائة في عام ١٩٩٥ الى ٦١ في المائة في عام ١٩٩٦ وتقرر أن يكون الهدف بنسبة ٧٠ في المائة في عام ١٩٩٧) إضافة إلى تحسين نوعية عمليات مراجعة حسابات مشاريع التنفيذ الوطني. وتمت الاستفادة بصورة أشد كثافة من الشركات الدولية للمحاسبة لتوسيع نطاق تغطية عمليات مراجعة الحسابات. وتم تعزيز المتابعة من خلال قاعدة بيانات لتتبع تنفيذ التوصيات المتعلقة بمراجعة الحسابات. وأنشئت لجنة استعراض الإدارة والمراقبة لطمأنة مدير البرنامج والمجلس التنفيذي بأن إطار المساءلة في البرنامج الإنمائي يعمل بفعالية. وتشمل العضوية وكيل الأمين العام المسؤول عن مكتب خدمات المراقبة الداخلية. ويحدد الإطار الجديد للبرنامج الإنمائي للمساءلة بأثر رجعي، الذي سيتم تنفيذه في عام ١٩٩٧، معايير المسؤولية الفردية والإدارية وأنماط السلوك (للاطلاع على التفاصيل انظر الوثيقة DP/1997/16/Add.6).

ثالثا - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ٢٠٠١

٥٠ - استجابة لتشريعات تقضي بالتغيير، استهل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مجموعة شاملة من الإصلاحات في عام ١٩٩٤ لإعادة تحديد مهمته وأولوياته وتركيزه. وفي عام ١٩٩٥، بدأت عملية مكثفة تشاركية للتعجيل بالإصلاحات من أجل تعزيز قدرة البرنامج الإنمائي على أن يكون شريكا فعالا في التعاون الإنمائي وفي الأمم المتحدة. وشملت الاستجابة المبينة منذ عام ١٩٩٤ لتلك التشريعات ما يلي: (أ) توجيه

المساعدة الى أربعة احتياجات إنمائية ذات أولوية؛ (ب) تخصيص الموارد البرنامجية على أساس الحوافز والأداء؛ (ج) دعم التنسيق في منظومة الأمم المتحدة وعلى الصعيدين العالمي والمحلي؛ (د) تعبئة الموارد للتنمية البشرية المستدامة؛ (هـ) العمل بإدارة أصغر حجما وأكثر مساءلة. وبتكثيف عملية التغيير منذ أيار/مايو ١٩٩٦ تحددت ثلاث خصائص مميزة للبرنامج الإنمائي في المستقبل. وهذه الخصائص هي: (أ) تقديم خدمات إنمائية ذات نوعية عالية بسرعة وباستجابة تلبي احتياجات بلدان البرامج في مجال التنمية البشرية المستدامة؛ (ب) إحداث أثر ملحوظ في حياة الفقراء من خلال الفعالية والأثر؛ (ج) بناء الأسس والهياكل الأساسية للكفاءة والمساءلة وحسن الإدارة. وتم التخطيط قبل الدورة السنوية لعام ١٩٩٧ لمزيد من المشاورات مع المجلس التنفيذي إضافة الى المشاورات في الدورة العادية الثالثة في عام ١٩٩٦ والدورة العادية الأولى في عام ١٩٩٧. وفي الوثيقة DP/1997/16/Add.7 يقدم مدير البرنامج مجموعة إصلاحات سيقدم عنها مزيد من المعلومات في ورقات غرف الاجتماعات التي ستقدم لاحقا. والبرنامج الإنمائي عاقد العزم على تحسين أدائه كشريك إنمائي؛ وعملية إدارة التغيير خطوة هامة في ذلك الاتجاه.

المرفقات

المرفق الأول

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: مجالات التركيز

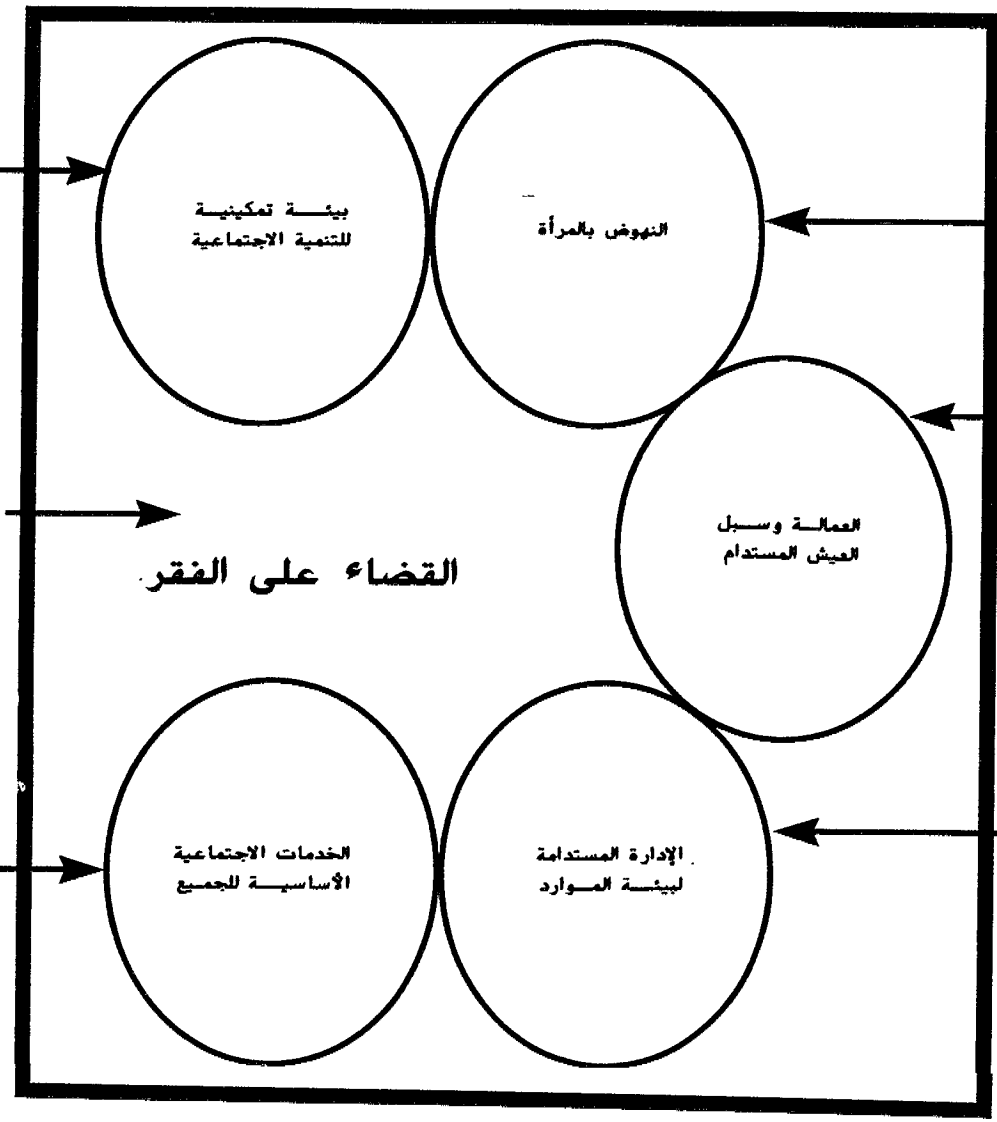

الدور الرئيسي للبرنامج الإنمائي، من خلال مبادرات الحكم السليم ومن خلال التحليل والدعوة على الصعيد العالمي

الدور الوسيط للبرنامج الإنمائي؛ مسؤوليات البرنامج الإنمائي الهامة

دور رئيسي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

الدور الرئيسي للبرنامج الإنمائي؛ تركيز عملنا في مجال الفقر

الدور الرئيسي في سياقين:

(أ) كمنسقين مقيمين يقومون أساسا بالتأليف بين منظومة الأمم المتحدة؛

(ب) كمنسقين مقيمين يساعدون الحكومات في وضع استراتيجيات وخطط عمل متكاملة لمكافحة الفقر. وتجري حاليا تنفيذ مبادرات في حوالي ٨٠ بلدا.

الدور الثانوي للبرنامج الإنمائي؛ ينبغي أن تكون الجهات الفاعلة هنا هي منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الصحة العالمية وغيرها

الدور الوسيط للبرنامج الإنمائي؛ مسؤوليات البرنامج الإنمائي الرئيسية

المرفق الثاني

خطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧

الأهداف التنفيذية الرئيسية الخمسة

- دعم بلدان البرامج في جهودها الرامية الى تحقيق التنمية البشرية المستدامة وتعزيز المكاتب القطرية والمقر تحقيقا لهذه الغاية؛

- تنفيذ الترتيبات الجديدة للبرمجة بكفاءة وكفالة تحسين الأداء؛

- الاضطلاع بدور فعالة في مجال الدعوة وتكوين دوائر مناصرة وتعبئة الموارد للتنمية البشرية المستدامة؛

- تعزيز شراكات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منظومة الأمم المتحدة وغيرها وتحسين أدائه في البلدان التي تمر بأزمات وظروف استثنائية أخرى؛

- بناء منظمة تعلمية أصغر حجما وأكثر مساءلة.

ملاحظة: تشمل المبادئ التي تقوم عليها الخطة التمسك بالأهداف الثلاثة للبرنامج الإنمائي على النحو الوارد في مقر المجلس التنفيذي ١٤/٩٤ وبالولاية البرنامجية للمنظمة على النحو المنقح في المقرر ٢٢/٩٥. وتتطلب هذه الأهداف أن يثبت البرنامج الإنمائي كفاءته العالمية في التنمية البشرية المستدامة؛ وأن يعزز أداءه كقوة للتنمية البشرية المستدامة في منظومة الأمم المتحدة؛ وأن يدعم البرامج التي توجهها البلدان والبرامج التي تكون في حوزتها في مجال التنمية البشرية المستدامة والتي تولي القضاء على الفقر الأولوية العليا.

المصدر: خطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧

المرفق الثالث

متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية: أمثلة قطرية

التقارير الوطنية للتنمية البشرية: دعمت المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على نحو متزايد وضع تقارير وطنية للتنمية البشرية استكمالا لتقرير التنمية البشرية العالمي. ففي عام ١٩٩٦، وضع أكثر من ٥٠ بلدا تقارير وطنية للتنمية البشرية؛ وفي آخر عام ١٩٩٧، يقدر أن يكون أكثر من ١٠٠ بلد قد وضعت هذه التقارير. أمثلة قطرية على جدوى التقارير الوطنية للتنمية البشرية. تحسين الحوار بشأن السياسات الداخلية (المثال على ذلك توغو) ولصنع السياسات، (المثال على ذلك أوروبا الشرقية وبلدان رابطة الدول المستقلة)؛ وللدعوة لتعبئة الدوائر المناصرة (المثال على ذلك الأردن ولبنان)؛ ولرصد التقدم المحرز وطنيا لتحقيق التنمية البشرية المستدامة (المثال على ذلك بنن ودول أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة). وتعود بفائدة متزايدة التقارير الوطنية للتنمية البشرية على الصعيد دون الوطني (المثال على ذلك البرازيل ومصر والهند) والتقارير الوطنية الدورية للتنمية البشرية (المثال على ذلك بنغلاديش). أما بناء القدرات في مجال القضاء على الفقر وتوفير سبل مستدامة للعيش في أكثر من ٨٠ بلدا فقد تراوح بين المبادرة الجديدة للقضاء على الفقر التي يجري تنفيذها في أكثر من ٦٠ بلدا بما يقضي الى إعادة هيكلة الإنفاق العام (المثال على ذلك بوركينا فاصو)؛ ووضع أطر لسياسات القضاء على الفقر (المثال على ذلك بوتسوانا)؛ ووضع دراسات رسمية موجزة للفقر (المثال على ذلك جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)؛ ورصد أثر الإصلاح الاقتصادي على الجماعات الضعيفة (المثال على ذلك ماليزيا)؛ وبين بناء القدرات للإدارة الاقتصادية (٣٦ بلدا في أفريقيا) وتصميم وتنفيذ البرامج الوطنية لتخفيف الفقر (المثال على ذلك الصين ومنغوليا والهند و ٢٣ بلدا أفريقيا)؛ وبين تمويل المشاريع الصغيرة بما في ذلك مشروع البدايات الصغيرة الذي بوشر به في عام ١٩٩٦ لتكوين قطاعات خاصة قوية. ومكنت هذه المبادرات أيضا المجتمعات الفقيرة من الوصول الى الإمكانات المتاحة عن طريق التعبئة الاجتماعية (المثال على ذلك برنامج جنوب آسيا دون الإقليمي)؛ وفي تطوير المهارات وزيادة انتاجية الفقراء (المثال على ذلك الأرجنتين وبوليفيا). وتشمل الأمثلة على بناء القدرة على الحكم الرشيد في بيئات متنوعة المبادرة الخاصة بشؤون الحكم في افريقيا والبرامج الوطنية القابلة للإعادة للتحقيق في المظالم (المثال على ذلك السلفادور وغواتيمالا وليتوانيا). وتمثلت النهج المبتكرة لإتاحة سبل مستدامة للعيش في تمكين الفقراء من تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض منها إدرار الدخل عن طريق تقنيات محسنة للإنتاج الريفي والمثال على ذلك بوتان؛ وفي زيادة الفرص الاقتصادية للمرأة عن طريق شبكة من العلماء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

المرفق الرابع

البلدان التي وضعت تقارير عن التنمية البشرية

منطقة أفريقيا

البلـــد	١٩٩٦
اثيوبيا	
أريتريا	
أنغولا	
أوغندا	x
بنن	x
بوتسوانا	x
بوركينا فاصو	
بوروندي	
تشاد	
توغو	x
جزر القمر	
جمهورية أفريقيا الوسطى	x
جمهورية تنزانيا المتحدة	
جنوب أفريقيا	
الرأس الأخضر	
رواندا	
زائير	
زامبيا	
زمبابوي	
سان تومي وبرينسيبي	
السنغال	
سوازيلند	
سيراليون	x
غابون	

المرفق الرابع (تابع)

البلد	١٩٩٦
غامبيا	
غانا	x
غينيا	
غينيا الاستوائية	
غينيا - بيساو	
الكاميرون	x
كوت ديفوار	
الكونغو	
كينيا	
ليبريا	
ليسوتو	
مالي	x
مدغشقر	
ملاوي	
موريتانيا	x
موريشيوس	
موزامبيق	
ناميبيا	x
النيجر	
نيجيريا	

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أفغانستان	
إندونيسيا	
إيران (جمهورية - الإسلامية)	

المرفق الرابع (تابع)

البلـــد	١٩٩٦
بابوا غينيا الجديدة	x
باكستان	
بنغلاديش	x
بوتان	x
تايلند	
جمهورية كوريا	
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	
ساموا	
سري لانكا	
الصين	
الفلبين	x
فيجي	
فييت نام	
كمبوديا	
ماليزيا	
ملديف	
منغوليا	
ميانمار	
نيبال	
الهند	x
منطقة جنوب المحيط الهادئ	x
منطقة الدول العربية	
الأردن	
الإمارات العربية المتحدة	•
البحرين	

المرفق الرابع (تابع)

البلـــد	١٩٩٦
تونس	
الجزائر	
الجماهيرية العربية الليبية	
الجمهورية العربية السورية	
جيبوتي	
السودان	
الصومال	
العراق	x
قطر	
الكويت	
لبنان	
مصر	x
المغرب	
المملكة العربية السعودية	
اليمن	

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

الأرجنتين	x
أروبا	
إكوادور	
أنتيغوا وبربودا	
أنغيلا	
أوروغواي	
باراغواي	x
البرازيل	×

المرفق الرابع (تابع)

البلـــد	١٩٩٦
بربادوس	
برمودا	
بليز	
بنما	
بوليفيا	x
بيرو	
ترينيداد وتوباغو	x
جامايكا	
جزر الأنتيل الهولندية	
جزر البهاما	
جزر تركس وكايكوس	
جزر فرجن البريطانية	
جزر كايمان	
الجمهورية الدومينيكية	
سانت فنسنت وجزر غرينادين	
سانت كيتس ونيفيس	
سانت لوسيا	
السلفادور	
سورينام	
شيلي	x
غواتيمالا	
غيانا	x
فنزويلا	x
كوبا	
كوستاريكا	x
كولومبيا	

المرفق الرابع (تابع)

البلد	١٩٩٦
المكسيك	
مونتسيرات	
نيكاراغوا	
هايتي	
هندوراس	
أوروبا ورابطة الدول المستقلة	
الاتحاد الروسي	x
أذربيجان	x
أرمينيا	x
استونيا (جمهورية استونيا)	x
البانيا	x
أوزبكستان	x
أوكرانيا	x
بلغاريا	x
البوسنة والهرسك	
بولندا	x
بيلاروس (جمهورية بيلاروس)	x
تركمانستان	x
تركيا	x
الجمهورية التشيكية	x
جمهورية مولدوفا	x
جمهورية جورجيا	x
الجمهورية السلوفاكية	
لاتفيا (جمهورية لاتفيا)	x

المرفق الرابع (تابع)

البلد	١٩٩٦
رومانيا	×
طاجيكستان	
قبرص	
قيرغيزستان	x
كازاخستان	x
كرواتيا	
ليتوانيا	x
مالطة	x
هنغاريا	x
يوغوسلافيا	x

المرفق الخامس

مبادرة الاستراتيجية المتعلقة بالفقر

إن مبادرة الاستراتيجية المتعلقة بالفقر، التي أطلقت في أعقاب مؤتمر القمة للتنمية الاجتماعية لعام ١٩٩٥، تقدم حاليا في أكثر من ٦٠ بلدا، وفيها تتم المساعدة على القيام بما يلي:

- إرهاف الوعي العام بمدى وتوزع وأسباب الفقر؛
- تخصيص حيز في الساحة السياسية لإجراء حوار بشأن الأولويات الإنمائية ذات الأولوية؛
- تعزيز قدرة الوكالات الحكومية والمجتمع المدني على الاجتماع وتحليل ورصد المؤشرات الاجتماعية واستعراض السياسات والميزانيات والبرامج العامة التي تمس رفاه المجتمع؛
- تحسين التنسيق ما بين الوكالات المعنية بالسياسة الاجتماعية والاقتصادية؛
- الوصول الى توافق في الآراء بين الجهات الفاعلة بشأن أشد الوسائل فعالية لمعالجة الفقر في بلدانها.

وقد وضع حوالي نصف عدد المشاريع في البلدان المنخفضة الدخل وحوالي ٤٠ في المائة في أقل البلدان نموا. وفيما يتعلق بالتنمية البشرية، فإن أكثر من ٤٠ في المائة من المقترحات قد قدمت من بلدان ذات تنمية بشرية منخفضة و ٥٠ في المائة أخرى تنتسب الى فئة البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة. ويتولى عدد كبير من المشاريع مساعدة الشركاء الوطنيين في تقييم مدى وتوزع الفقر على الصعيد الوطني من خلال دعم الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية وتقييمات الفقر وتقارير التنمية البشرية والعمليات الأخرى لرسم الخرائط. ويولى الاهتمام الى استكمال بيانات الدخل والإنفاق بمزيد من مؤشرات النوعية للفقر والرفاه وبجمع وتحليل البيانات التي تصل في درجة تفصيلها الى مستوى المحافظة أو المقاطعة وتعزيز القدرات الوطنية ودون الوطنية على رسم خرائط للفقر وقياسه.

وفي ٧١ بلدا يقدم الدعم لتحسين القدرة الداخلية للبلد على رصد الفقر وتحليله على أساس مستمر، من خلال القيام، على سبيل المثال، بإنشاء نظم وطنية لرصد الفقر تساعد في وضع السياسات العامة من خلال إتاحة معلومات منهجية عن المؤشرات الاجتماعية واتجاهات الفقر. ويمثل الدعم المقدم لاستعراض المؤسسات والسياسات مجالا آخر من مجالات تركيز المبادرة. وتساعد مشاريع مبادرة الاستراتيجية المتعلقة

بالفقر في تقييم أثر سياسات الإصلاح والتكييف الهيكلي الاقتصاديين على الفقراء ومجموعات الضعفاء وأثر الاتجاهات المستقبلية لسوق العمالة وأثر الآليات الراهنة على أداء الخدمات الاجتماعية. ويظهر بصورة بارزة في عدد من المشاريع القطرية تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي والدعم المقدم للتمويل الصغير النطاق والمشاريع الصغيرة والمشاريع الصغيرة جدا. ويزداد العمل بشأن الخدمات الاجتماعية الأساسية بالإسهام المقدم مؤخرا من حكومة النرويج بمبلغ ٣ ملايين دولار لدعم التوقيع على اتفاقات ٢٠/٢٠ وتنفيذها. ويساعد الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي أيضا في فسح المجال على صعيد الساحة السياسية لإجراء حوار بشأن سياسات التنمية وأولوياتها، ولا سيما بشأن التفاعل ما بين مسائل النمو والفقر و التوزيع. وتيسر مشاريع المبادرة المتعلقة بالفقر إجراء مناقشات واسعة تشرك فيها مسؤولين حكوميين وقادة القطاع الخاص والمجتمع المدني وخبراء، وهي مناقشات تكون بمثابة منطلق للوصول الى توافق واسع في الآراء بشأن الأركان الأساسية لاستراتيجية وطنية لتخفيف الفقر.

قائمة قطرية بالمشاريع المعتمدة لمبادرة الاستراتيجية المتعلقة بالفقر

حسب مستوى التنمية البشرية

تنمية بشرية منخفضة	تنمية بشرية متوسطة	تنمية بشرية عالية
اثيوبيا	أذربيجان	الإمارات العربية المتحدة
أفغانستان	الأردن	بولندا
أنغولا	أرمينيا	ترينيداد وتوباغو
أوغندا	أوزبكستان	فيجي
بوتان	أوكرانيا	لاتفيا
بوركينا فاصو	إيران (جمهورية - الإسلامية)	المكسيك
توغو	بابوا غينيا الجديدة	
جمهورية أفريقيا الوسطى	باراغواي	
جمهورية تنزانيا المتحدة	بلغاريا	
جيبوتي	بوتسوانا	
السنغال	تركمانستان	
السودان	تركيا	
غامبيا	جزر كوك	
غانا	الجمهورية الدومينيكية	
غينيا - بيساو	جمهورية مولدوفا	
كمبوديا	جنوب أفريقيا	
كينيا	جورجيا	
مالي	رومانيا	
ملاوي	زمبابوي	
موريتانيا	ساموا	
ميانمار	الصين	
نيبال	غابون	
الهند	غرينادا	
اليمن	غواتيمالا	

تنمية بشرية منخفضة	تنمية بشرية متوسطة	تنمية بشرية عالية
	غيانا	
	فانواتو	
	فييت نام	
	قيرغيزستان	
	كازاخستان	
	كوبا	
	لبنان	
	ليتوانيا	
	المغرب	
	ملديف	
	منغوليا	
	ناميبيا	
	نيكاراغوا	
	نيوي	
	هندوراس	

المرفق السادس

بناء القدرات في مجال الحكم: أمثلة قطرية

يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنشطة بناء القدرات في مجال الحكم في عدد من مجالات التركيز على المستوى القطري، وتشمل هذه الأنشطة ما يلي:

(أ) دعم مؤسسات الحكم، بما في ذلك الأجهزة القضائية والبرلمانية والانتخابية. وتشمل الأمثلة على ذلك التعاون التقني لتعزيز البرلمان والقضاء في بيرو وجمهورية مولدوفا؛ وتقديم الدعم الى العمليات الانتخابية في بنغلاديش وتنزانيا؛ وتقديم المساعدة في مجال التحقيق في المظالم في السلفادور وغواتيمالا ولاتفيا؛

(ب) دعم اللامركزية والحكم المحلي. وتشمل الأمثلة على ذلك تعزيز قدرات لجان تنمية المناطق ولجان تنمية القرى في نيبال؛ وتقديم الدعم لوضع إطار لاستراتيجية وطنية للامركزية في موزامبيق. وتشمل البرامج العالمية مرفق المبادرة المحلية للبيئة الحضرية الذي يوفر الدعم لمشاريع البيئة الحضرية المنخفضة التكلفة على مستوى المجتمع المحلي في ١٢ بلدا رائدا. ويتمثل الهدف العام في تعزيز بناء قدرات المؤسسات المحلية من خلال عملية "الحوار المحلي"؛

(ج) تقديم الدعم في مجال إدارة القطاعين العام والخاص. وتشمل الأمثلة دعم إصلاح الخدمة المدنية في اريتريا وزامبيا؛ ودعم تصفية المشاريع العامة في غيانا؛ وتعزيز تنمية القطاع الخاص في مصر؛ وتعزيز الإدارة الاقتصادية والمالية في اليمن. وتشمل البرامج على الصعيد العالمي موارد الأمم المتحدة الدولية للخدمات الاستشارية القصيرة الأجل التي ساعدت أكثر من ٦٠٠ عمل تجاري خاص وحكومي في ٥٠ بلدا في أواخر عام ١٩٩٦. وتراوحت المهام الاستشارية بين تقديم الدعم لإعادة الهيكلة المالية للخطوط الجوية التي تملكها الدولة في منطقة رابطة الدول المستقلة وبين إدخال تكنولوجيات المواقد التي تعمل بالفحم والكفؤة في استهلاك الطاقة في المناطق الريفية في الصين؛

(د) القيام على نحو متآزر بتقديم الدعم للبرامج الشاملة للحكم التي تضم عناصر متعددة للحكم ترمي الى أن تكمل كل منها الآخر وتستهدف نظام الحكم بأسره الذي يشمل العلاقات ما بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وتشمل الأمثلة على تلك الأنشطة تقديم الدعم الى حكومة بنغلاديش في تنفيذها برنامجا وطنيا للإدارة العامة بما يحقق الحكم الرشيد. ويتمثل الهدف الرئيسي للبرنامج في تنمية القدرات الوطنية المتاحة على بدء عمليات التغيير وإدارتها في مؤسسات وأجهزة الحكم الرئيسية؛ وفي توفير الدعم لمختلف عناصر برنامج تنمية الإدارة التابع لحكومة منغوليا. ويرمي هذا البرنامج الى زيادة القدرات الفعالة والكفؤة في القطاعين العام والخاص في سياق اقتصاد سوقي ومجتمع ديمقراطي؛ وإلى بدء برنامج لدعم السلطة الفلسطينية في مجال الحكم والإدارة العامة وذلك لتحقيق هدف عام يتمثل في تعزيز وتحسين قدرتها المؤسسية.

- - - - -